

الأدوات الإشارية في العربية

بقلم الدكتور / عبدالله بن حمد بن عبدالله الدايل

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

بكلية المعلمين بالرياض



مقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :
فإن الإشارة ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية جميعها ؛ إذ
يتفنى الناطقون عن إعادة الأسماء بواسطة استعمالهم للأبوات الإشارية .
واستخدام الأبوات الإشارية في اللغة العربية يتفق مع ما تشتم به اللغة
عربية من ميل إلى الإيجاز ، فضلاً عن التخلص من التكرار الذي يصاحب إعادة
اسماء .

والإشارة في العربية تشمل نوعين من الأسماء - كما يراه الباحث - هما :
أسماء الإشارة ، والضمائر ؛ بيد أن بعض المعدّين كبر جشتراسر يذكر مع
نك المصنفين كثيراً من الصيغ التي يظن أنها أدوات إشارية ؛ إذ يعدّ مع أسماء
شارة والضمائر ما يأتي :

الأسماء الموصولة ، و « ذو » التي بمعنى صاحب ، و « إذ » الظرفية الزمانية ،
مشاكلها ، و « أل » التعريف ، وأسماء الاستفهام (١) .

ويتفق فاضل مصطفى الساقى مع برجشتراسر في أن « أل » يمكن عدّها من
يات الإشارة ؛ لأنها تستخدم بمعنى هذا ، أو هذه في بعض الأحايين ؛ يقول فاضل
مصطفى الساقى : « (أل) يمكن اعتبارها من العناصر الإشارية أيضاً ؛ لأنها قد
تستخدم بمعنى (هذا ، أو هذه) حين نقول : (أسافر إلى بغداد اليوم) بمعنى (في هذا
يوم) ... » (٢) .

(١) انظر برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه : رمضان عبانتراب ، القاهرة ، مكتبة
الحاجي ، والرياض ، دار الرقاعي ، ١٩٨٢م ، ص ٨٣ ، ص ٨٦ .

(٢) فاضل مصطفى الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، القاهرة ، الناشر
مكتبة الحاجي ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧م ، ص ٢٤٤ .

وفي رأبي أن إسقاط هذه الأدوات من باب الإشارة أولى ؛ لأنها ليست إشارات في الحقيقة ، وإنما تحمل معنى الدلالة عليها ؛ إذ لو سلمنا بأن تلك الأدوات إشارية لأدنى ذلك إلى أن نعد كل ظاهرة من ظواهر العربية إشارة ، ثم إن «أل» التعميرية وإن حملت معنى الإشارة فإنها تحملها في حدود ضيقة جداً على نحو ما مثل ، الساقى ؛ لأن الأصل في «أل» أن ترد للتعريف الجنسي ، أو العهدي كما ه مشهور (١) .

وقد عني النحاة بدراسة موضوع «الإشارة» بين أنهم لا يعالجونه تحت عنوان «الإشارة» بل يعالجونه تحت بابين كلاهما مستقل عن الآخر هما : الضمائر ، وأسماء الإشارة . وأكثر ما يتناولون هذين الصنفين في بابين كبيرين هما : "باب البناء (تسيم الإعراب)" و "باب المعرفة" . ولم يوضّحوا تضمّن هذين البابين للإشارة كانوا يدرسونها من ضمن المعارف ، وأنهما من المبتنيات لشبههما بالحروف . وفي أثناء جمعي لمادة البحث تكشّف لي أن ما قاله النحاة في درسه لاسم الإشارة يقل بكثير مما قالوه في درسه للضمائر ، ولعلّ هذا ناشئ من الضمائر تفرق أسماء الإشارة في كثرة الصيغ ، وتنوعها ، وتشعب الآراء ، وكث الخلفات النحوية فيها ؛ الأمر الذي جعل بحث الضمائر يطول ويستطيل في كتبها ومهما يكن من أمر ؛ فهذا البحث المتواضع ينقسم إلى فصلين : الفصل الأول يتضمن الحديث عن أسماء الإشارة ، والثاني جعلته في الضمائر . وحصرت الب في هذين الفصلين ؛ لشمولهما الأدوات الإشارية وفق ما أراه . أمّا الخاتمة فدوّ فيها النتائج التي توصلت إليها ، ثم شفعت ذلك بمحتويات البحث ، وبش للمراجع ، وما توفيقني إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

(١) انظر سيره ، الكتاب ، القاهرة ، الطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ط١ ، ١٣١٦ هـ ، ١٠ / ١ .

الفصل الأول

أسماء الإشارة

كان سيبويه يصف أسماء الإشارة بأسماء المُبَهِّمَةِ ، رغم وضوحها في ذهنه بمصطلح « أسماء الإشارة » يقول في أثناء حديثه عن المعرفة : « فالمعرفة قسمة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ... ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » (١) .

ثم فصل الكلام عنها بقوله : « وأما الأسماء المُبَهِّمَةُ فنصو : هَذَا ، وَهَذَا ، هَذَا ، هَذَا ، وَهَاتَانِ ، وَتِلْكَ ، وَذَلِكَ ، وَتَانِكَ ، وَأُولَئِكَ ، وما أشبه ذلك » (٢) .

ووصفه لها بالمبهمة - كما يبدو - مأخوذ من الإبهام وهو الإغلاق ، أو الاستيهام ؛ قال السهيلي : « تسميتهم هذه الأسماء المُبَهِّمَةُ مأخوذة من " أبهتُ الباب " إذا غلقتَه ، واستبهم عليّ الجواب " أي استغلق . وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على التكلم اسمه ، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض ، فاكتفى بالإشارة إليه ، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب » (٣) مهما يكن من أمر! فقد حذا كثيرون من النحاة حذو سيبويه من حيث وصفه لها الأسماء المبهمة ومنهم المبرد! إذ يقول : « ومن الأسماء المبهمة وهي التي

(١) سيويه ، الكتاب (برلاق) ، ٢١٩/١ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٢٠/١ .

- ولجود وصفه لأسماء الإشارة بالأسماء المبهمة في مواضع أخرى من الكتاب . انظر الكتاب ، ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ، ٢٥٦ ، ١٠٤/٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٣) السهيلي ، نتائج الفكر ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الرياض ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

١٩٨٤ م ، ص ٢٢٧ .

تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء وهي : هذا ، وهذاك ، وأولئك ، وهؤلاء
ونحوه ، (١) .

وتبعه الزجاج (٢) ، وابن السراج (٣) ، وابن الخشاب (٤) ، والأتباري (٥) ، وغيرهم
وقد اكتفى أولئك النحاة بوصفها ، وورد صيغها دون أن يتطرقوا لحدّها . ومعنى وض
لاسم الإشارة حدّاً ابن الحاجب ! إذ يقول : «اسم الإشارة ما وُضِعَ لمشارٍ إليه» (٦) .
وأدق منه قول الرضي الأسترايادي في تعريفه لاسم الإشارة : « ما وُضِعَ لمشا
إليه به » (٧) وذلك لما فيه من التقييد الذي يُخرج لفظ المشار إليه من الحدّ .
وبعضهم كالسيوطي لم يحدّه ، لأنه « محصور بالحدّ فاستغنى عن الحدّ » (٨) .
فاسم الإشارة في نظر السيوطي لا يحتاج إلى الحدّ ، لأن صيغته بدلالاته
المختلفة معروفة . وما يكن من أمره ! فإننا نخلص من تعريفى ابن الحاجب والرضي

-
- (١) المرّد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمه ، بيروت ، عالم الكتب ، (بلا تاريخ) ، ١٨٦/٣ .
 - (٢) انظر أبراسحاق الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، مط
الأهرام التجارية ، ١٩٧١م ص ٧٩ .
 - (٣) انظر ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحميد الفتلي ، بغداد ، مطبعة سلم
الأعظمي ، ١٩٧٣م ، ١٣١/٢ .
 - (٤) انظر ابن الخشاب ، المرّجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، (بلا نشر) ، ١٩٧٢
ص ١-٣ .
 - (٥) انظر أبو البركات الأتباري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبعة الترق
١٩٥٧م ، ص ٣٤١ .
 - (٦) الرضي الأسترايادي ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط
١٩٨٢م ، ٢٩/٢ .
 - (٧) المرجع السابق ، ٤/٢ .
 - (٨) السيوطي ، هجج الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبدالعالم سالم مكرم ، وعبدالسلام مح
هازون ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥م ، ٢٥٨/١ .

لي أن اسم الإشارة ما دلُّ على مُسمَّى وإشارة إلى ذلك المُسمَّى . فهو اسم يُعَيِّن
 سماءً بواسطة إشارة حسيَّة ، أو معنويَّة . ومعنى هذا أن هذه الأسماء تقع على كلِّ
 شيء لكونها مبهمة .

رأنواع اسم الإشارة ما يلي :

«ذاء» للمفرد المذكر ، و«ذيه» للمفرد المؤنث، و«ذَانِ وَذَيْنِ» للمثنى المذكر ، و
 «تَانِ وَتَيْنِ» للمثنى المؤنث، و«أولاء» للجمع بنوعيه ، و«هنا» ، و«ثم» للمكان (١) .
 وتلحق «هاء» التنبيه بمعظم هذه الأسماء كثيراً تقول : هذا، ولهذَانِ ، وهؤلاءِ ،
 نحو ذلك (٢) . وهذه الهاء تكون في صدر هذه الأسماء ، وقد بيَّن السُّهيلي
 (٥٨٧هـ) السبب الذي من أجله دخلت هاء التنبيه على هذه الأسماء ، وهو قوله : «
 أما دخول «ها» التي للتنبيه على هذه الأسماء ، فلأن المخاطب يحتاج إلى تنبيهه
 على الاسم الذي يُشير به إليه : لأنَّ للإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها ،
 بالمتكلم كأنه أمرُّ له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنبِّه له ؛ فلذلك اختص هذا
 لوطن بالتنبيه ... فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن ؛ لأنَّ بمنزلة
 لأمر الذي له صدرُ الكلام » (٣) ومعنى ذلك أن لهذه الهاء غرضاً دلاليّاً كإداة النداء أو
 للتنبيه .

وقد تنفصل «هاء» التنبيه عن اسم الإشارة بالضمير نحو : هَا أَنَاذَا ، وهَا
 نَحْنُ أَوْلَاءِ ، أشار إلى ذلك سيبويه ؛ إذ يقول : « وكذلك هَا أَنَاذَا ، وهَا نَحْنُ أَوْلَاءِ ،
 هَا هُوَ ذَاكَ ... » وزعم الخليل أن «هاء» هنا هي التي مع «ذاء» إذا قلت : هذا ، وإنما
 رادوا أن يقولوا : هذا أنت ، ولكنهم جعلوا «أنت» بين «هاء» و«ذاء» وأرادوا أن
 قولوا : أنا هذا ، وهذا أنا ، فقدّموا «ها» وصارت «أنا» بينهما ... » (٤) .

(١) انظر في أسماء الإشارة - الكتاب (بولاق) ، ١٠/٢٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٣٧٩ ، ٤٧/٢ ، ١٠٤ ،
 والمقتضب ، ١٨٩/٣ ، وما يتصرف ومالا يتصرف ، ٧٩ ، والأصول في النحو ، ١٣١/٢ ، وغيرها .

(٢) انظر الكتاب (بولاق) ، ١٠/٣٧٩ ، والمقتضب ، ٣/٢٧٥ ، والأصول في النحو ، ١٣١/٢ .

(٣) السُّهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٢٩ .

(٤) الكتاب (بولاق) ، ١٠/٣٧٩ .

وتلحق كاف الخطاب المرفوعة (١١) بهذه الأسماء فتكون الصيغة للبعيد ، قال
 سيبويه : « ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا ، إِلا أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : ذَاكَ فَإِنَّمَا تُنَبِّهُ إِلَى شَيْءٍ مَتْرَاخٍ » (١٢) .
 وتزاد اللام في بعض الصيغ . لتوكيد الاسم وتكثيره ، فكثيراً ما يقال : تَلَّكَ ،
 وَذَلِكَ مِثْلًا ، قال الزَّجَّاجُ : « وَاكْثَرُ لَامِ الْعَرَبِ « ذَلِكُ » فَتَزَادُ اللَّامُ تَرْكِيضًا وَتَكْثِيرًا
 لِلأَسْمَاءِ » (١٣) وربما أراد الزَّجَّاجُ مِنْهُ ، وَلِهَذَا أَنَّ اللَّامَ الَّتِي تَصْحَبُ بَعْضَ أَسْمَاءِ
 الإِشَارَةِ تَجْعَلُ الأِسْمَ بِغَيْدِ التَّعْظِيمِ أَحْيَا . أ .
 مراتب أسماء الإشارة :

واختلف النحاة في مراتب أسماء الإشارة فذهب بعضهم إلى أن لها مرتبتين :
 قَرْبَى ، وَبُعْدَى . فَمَا تَجْرُدُ عَنِ الكَافِ وَاللَّامِ نَحْوُ : « ذَا » فَهُوَ لِلقَرِيبِ ، وَمَا صَاحِبُ
 الكَافِ بِلَآمٍ أَوْ بِلَآمٍ نَحْوُ : « ذَاكَ » ، وَ« ذَلِكُ » فَهُوَ لِلبَعِيدِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ
 المُتَقَدِّمِينَ عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ (٤) .

ودهب آخرون إلى أن لها ثلاث مراتب : قَرْبَى ، وَوَسْطَى ، وَبُعْدَى . فَمَا تَجْرُدُ
 عَنِ الكَافِ وَاللَّامِ لِلقَرِيبِ ، ، وَمَا صَاحِبُ الكَافِ وَحَدَاها لِلوَسْطِ ، وَمَا صَاحِبُ الكَافِ وَاللَّامِ
 لِلبَعِيدِ ، وَجَعَلَ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ تَشْدِيدَ النُّونِ فِي المِثَثِ قَائِمًا مَقَامَ اللَّامِ فِي
 الدَّلَالَةِ عَلَى البَعْدِ . وَمِنْ أَصْحَابِ هَذَا الرَّأْيِ ابْنُ العَاجِبِ (٥) ، وَابْنُ عَصْفُورٍ (٦) .

(١) الرَّاجِعُ فِي «كَانَ» الخُطْبِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَنَحْوِهَا أَنَّهَا حَرْفٌ . وَاسْتَلْ سِيبَوِيهِ عَلَى
 حَرْفِيَّتِهَا بِأَنَّهَا مِثْلُ الكَافِ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ ، وَفِي أَرْتِكَ . وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ أَنَّ أَسْمَاءَ
 الإِشَارَةِ مَعَارِفٌ فَلَا تَضَافُ . يَنْظُرُ الكِتَابُ (بِرلَان) ، ١٢٥/١ ، ٣٠٤/٢ .

(٢) الكِتَابُ (بِرلَان) ، ٢٥٦/١ .

(٣) مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ، ص ٢٩ .

(٤) انظُرْ ابْنَ عَقِيلٍ ، شَرْحَ التَّسْهِيلِ (السَّاعِدُ فِي تَسْهِيلِ القَوَائِدِ) ، مَحْقِيقُ مُحَمَّدِ كَامِلِ بَرَكَاتٍ ،
 دِمَشْقُ ، مَطْبَعَةُ دَارِ الفِكرِ ، ١٩٨٠ ، ١٨٥/١ .

(٥) انظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ ، ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٦) انظُرْ ابْنَ عَصْفُورِ الأَشْبِيلِيِّ ، شَرْحَ جَمَلِ الرَّجَّاجِيِّ ، مَحْقِيقُ صَاحِبِ أَبِي جَنَاحٍ ، بَغْلَادُ ، مَوْسَمَةُ دَارِ
 الكُتُبِ لِلطَّبَاعَةِ والنَّشْرِ ، ١٩٨٠ ، ٢٠١/١ .

والذي أميل إليه هو قول من قال : إنه ليس لأسماء الإشارة إلا مرتبتان يؤكد
لك أن ترك اللام من هذه الأسماء هو لغة بني تميم ، واستعمال الكاف مع اللام هو
لغة أهل العجاز ، ومن رجَّح ذلك ابن مالك : إذ ذكر أنه لا تفاوت بينهما في البعد ،
وإنما هما لغتان . ولذلك يترادفان في رتبة واحدة (١) . أي أن بني تميم يقولون :
ذَآك ، وَذَآكُمَا ، وَذَآكُمُ ، وَتِيكُمَا ، وَتِيكُنْ ، أما أهل العجاز فيقولون : ذَٰلِكَ ، وَتِلْكَ ...
الخ .

ومن رجَّح أنه ليس لاسم الإشارة سوى مرتبتين المرادى مستدلاً على ذلك بما
يلي مُلْحَمًا من كلامه :

١ - أن التعبير بـ « ذَٰلِكَ » عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في القرآن
وغيره ، ولا واسطة بين النطقين .

٢ - أن القرآن ليس فيه إشارة فيما يتعلق بصيغة المفرد إلا بمجرد عن اللام والكاف
معاً ، أو مصاحب لهما معاً ويفهم من رأى المرادى هذا أن القرآن أثر إحدى
اللغتين على الأخرى فاستعمل لغة أهل العجاز « ذَٰلِكَ » بدلاً من لغة بني تميم
« ذَآك » ، وهذا يدل على أنه لا تفاوت بينهما في البعد .

٣ - أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين ؛ لأن في
ذاك رجوعاً عن سبيل الأفراد (٢) .

نخلص مما سبق إلى أنه ليس لاسم الإشارة غير مرتبتين : قُربى ، وبعُدَى ؛ لأن
القُربَ والبعُدَ أمران نصبيان في أسماء الإشارة ، وليست هناك مرتبة وسطى
بينهما ؛ بمعنى أن القرب قد يكون حقيقياً أو حكيمياً ، والأمر نفسه في البعد وليس
هناك منزلة وسطى بينهما ؛ لأنها ستتأثر بهما .

(١) انظر شرح التسهيل ، ١٨٥/١ .

(٢) انظر المرادى ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان ،
مصر ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، (بلا تاريخ) ، ١٩٣/١ ، ١٩٤ .

وكف الخطاب، التي تلحق بأسماء الإشارة تفتح مع المذكر وتكسر
 الموثق، وتتغير بمسب أحوال المخاطب (١) على هذا النحو : ذَاكَ ، ذَاكُمَا ، ذَاكَ
 ذَاكِ ، ذَاكُنْ ، ذَانِكَ ، ذَانِكُمَا ، ذَانِكُمْ ، ذَانِكِ ، ذَانِكُنْ ، تِيكَ ، تِيكُمَا ، تِيكُمْ ، تِيكَ ، تِيكُ
 تَانِكَ ، تَانِكُمَا ، تَانِكُمْ ، تَانِكِ ، تَانِكُنْ ، أُولَئِكَ ، أُولَئِكُمَا ، أُولَئِكُمْ ، أُولَئِكِ ، أُولَئِكُنْ ، تِيكُنْ .

ويموز أن تُجْعَلَ مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ، أو مخاطب واحداً
 الجماعة فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) كقوله عز وجل : ذَلِكِ لَأُدْنَى
 تَعُولُوا (٣) ولم يقل ذَلِكُمْ ؛ لأنَّ المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم .

وأسماء الإشارة ضرب من المعارف ، قال سيبويه متحدثاً عنها : وإنما صارت
 معرفة ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته (٤) .

ومعنى هذا أن هذه الأدوات يشير بها الشخص إلى شيء مخصوص وقد تارة
 الإشارة إلى ذلك الشيء باليد أو اللمظ أو اللسان أو غير ذلك مما تدل عليه قر
 الحال .

واسم الإشارة ، ذَا ، يُشَارِبُهُ للمفرد المذكر القريب، وذكر السهيلي أن الذ
 رخصت بمعنى الإشارة ؛ لأنها من طرف اللسان، فإشارة اللسان وثيقة الصلة بـ
 الحرف ؛ قال السهيلي : وخصت الذال بهذا المعنى (يعني معنى الإشارة) ؛ لا
 من طرف اللسان ، والاسم المبهم مشار إليه ، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بي
 ويشير مع ذلك بلسانه ؛ لأن الجوارح خدَم القلب ، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذ
 معقولاً ذهب الجوارح نحوه ذلك الشيء ذهاباً محسوساً ، والعمدة في الإشارة في
 المرطن عن اللسان ، ولا يمكن إشارة اللسان إلا بعرف يكون مخرجه من عذبة اللد

(١) انظر القضب ، ٢٧٥/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٩ ، والأصل في النحو ، ١/٢ ،
 ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) انظر القضب ، ٢٧٧/٢ ، والأصل في النحو ، ١/٢ ، ١٣٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٧٠ .

(٤) انظر القضب ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه ، فليس إلا الذال أو الشاء ، فلما الشاء
فمهموسة رخوة ، فالجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان ، والذال
مجهورة فخصت بالإشارة إلى المذكر ، (١)

أما اسم الإشارة الخاص بالمفرد المؤنث ففيه لغات كثيرة (٢) أشهرها استعمالاً :
ذو ، وذِي ، وتاء ، وتِي . ويلاحظ أن هذه اللغات تبدأ بتاء ، أو بذال ، وينتهي أكثرها
بكسرة ، أو بياء ؛ وذلك مما يناسب الإشارة إلى المؤنث ، ونبت السهيلي على أن
« التاء » خصت بالإشارة إلى المؤنث ؛ ليمسها ، وضعف المؤنث ؛ ولأنها قد ثبتت
علامة للتانيث في غير هذا الباب ، وأشار إلى أن المؤنث شُرِك مع المذكر في الذال
بيد أنه قد فرق بينهما بجعل الكسرة أو الياء في آخر المؤنث (٣) . وسأبيّن رأيي
في تلك التعليقات التي أوردها السهيلي في اختصاص كل اسم إشارة بصاحبه في
آخر هذا البحث .

(١) نتائج الفكر ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) ذكره سيويه من لغاته ذو ، وذِي ، وذِي ، وذُو . انظر الكتاب (بيلان) ، ٤٤/٢ ، ٢٩٥ ، و
«تاء» المراجع السابق ، ٢/٢ ، أنه شارح الفصل على لغتين فيه أيضاً هما تي ، وتِي . انظر
ابن عديم شرح الفتح ، بيروت ، عام الكتب ، (التاريخ) ، ١٣١/٣ وأشار السهيلي إلى
أنه يقال : ذو ، وتد بالكسر باحتلاس ، ودهي ، وبهي بإشباع الكسر ، وذات بالياء على الضم .
انظر هذا التواضع ، ٢٥٧/١ ، ٢٥٩ ، ٢١٢ .

(٣) انظر نتائج الفكر في البحر ، ٢٠٠ .

الفصل الثاني

الضمائر

الضمير والمضمر مصطلحان بصريان ، يقابلهما عند الكوفيين الكناية والكنى (١) ، والمصطلحان الأولان هما المشهوران . وقد وضع بعض النحاة للضمير تعريفات وأوصافاً فممن عرفه ابن الحاجب إذ يقول : « والمضمر ما وُضِعَ لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً » (٢) . وشبه الرضي على أن هذا من الحاجب يجب أن يُقَيَّد فيقال : « ما وُضِعَ لمتكلم به ، أو لمخاطب به أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به » (٣)

ومن تعريفي ابن الحاجب والرضي يتبين أن الضمير عبارة عن أداة إشارية يشار بها إلى المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب ، وأن الضمير يعني عن تكرار الاسم

(١) انظر مع الهوامع ، ١٩٤/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ٣/٢ ، ومعنى ابن الحاجب بقوله : « تقدم ذكره لفظاً » أمرين : الأول : ما تقدم لفظاً لتحقيقاً نحو : ضرب زيد غلامه ، والثاني : ما تقدم في اللفظ تقديرية نحو ضرب غلامه زيد ، فزيد متقدم في اللفظ تقديرية لكونه فاعلاً .

أما التقدم المعنوي فتوعان : الأول : أن يسبق الضمير لفظاً متضمن للمفسر على أن يكى المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى : « أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (سورة المائدة ، آية ١٦) أي العدل أقرب للتقوى . والثاني : أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لا تضمناً كقوله وحل : « وَلَا يَرْبُّوْا لِكُلِّ وَاوَدٍ مِنْهُمَا الضُّمُّرُ » (سورة النساء ، آية ١١) : لأنه لما ساق الكلام في ذكر الميراث لزم ذلك السياق أن يكون هناك مورد فجرى الضمير عليه من حيث المعنى .

وأما التقدم الحُكْمِي فهو الذي يتصل في ضمير الشأن أو القصة أو الحديث : لأنه إذا ج به من غير أن يتقدم ذكره تصدقاً لتعظيم القصة بذكرها مبهمه ليعظم وقعها في النفس ثم تفسر فيكون ذلك أبلغ . انظر شرح الرضي على الكافية ، ٤/٢ بتصرف

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ٤/٢ .

لظاهراً! لذا فالفرض منه الاختصار ومن ثم - كما يبدو - سَعِيَ بالضمير! لأنه
بإشارة عن الاسم الذي تم إجماره استغناءً عن لفظة الظاهر (١٦).

والضمانر نوعان: متصل وهو « ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة » (١٧) ومنفصل
هو « ماجرئ مجرئ المظهر في استبداده » (١٨) والمتصل قسمان: بارز، ومستتر
بالبازر « ما لفظ به » (١٩) والمستتر « ما نُويّ كالذي في زيد ضرباً » (٢٠).

ويشير المتكلم إلى نفسه بـ « أنا » ، و « نحن » ، و « إياي » ، و « إياتنا » ،
وهي ضمانر منفصلة ، وبـ « التاء » المضمومة في نحو فَعَلْتُ ، و « نا » في نحو
فَعَلْنَا ، وبـ « الياء » في نحو أَكْرَمْتَنِي وهي ضمانر متصلة .

أما المخاطب فيشار إليه بـ « أنت » ، و « أنتِ » ، و « أنتما » ، و « أنتم » ، و
« أنتن » ، و « إياك » ، و « إياكِ » ، و « إياكُما » ، و « إياكُنَّ » ، وهي
ضمانر منفصلة . وبـ « التاء » المفتوحة في نحو فَعَلْتُ ، والمكسورة في نحو فَعَلْتِ
، و « تُعا » في نحو فَعَلْتُما ، و « تُم » في نحو فَعَلْتُم ، و « تُن » في نحو فَعَلْتُنَّ ،
« الياء » في نحو تَفَعَّلِينَ .

و « الكاف » المفتوحة في نحو أَكْرَمَكَ ، والمكسورة في نحو أَكْرَمَكِ ، و « كُما »
في نحو أَكْرَمَكُما ، و « كُم » في نحو أَكْرَمَكُم ، و « كُنَّ » في نحو أَكْرَمَكُنَّ . وهذه
ضمانر متصلة .

ويشار للخائب بـ « هُر » ، و « هِي » ، و « هُمَا » ، و « هُم » ، و « هُنَّ » ، و
« ياءُ » ، و « إياها » ، و « إياهما » ، و « إياهم » ، و « إياهنَّ » ، وهي ضمانر منفصلة .
وبـ « ألف » الاثنين « في نحو فَعَلَا ، و « واو » الجماعة في نحو فَعَلُوا ، و
« و » الإناث في نحو فَعَلْنَ ، و « الهاء » في نحو أَكْرَمَهُ ، و « مَر » به ، و أَكْرَمَتَهَا .

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢١٨ .

(٢) انظر شرح الفصل ، ٨٤/٣ .

«هُمَا» في نحو أَكْرَمَهُمَا ، و «هُم» في نحو أَكْرَمَهُمْ ، و «هُنَّ» في نحو أَكْرَمَهُنَّ ،
وهذه صماثر متصلة .

ويلاحظ تنوع الأدوات الإشارية الخاصة بالتكلم إذ يقال : أَنَا ، نَحْنُ ، إِيَّايُ
إِيَّانَا ، التاء المضمومة ، «نَا» ، «الْيَاء» .

أما المخاطب المنفصل فيكون إما مبدوءاً «بأن» ثم تتصل التاء بهذا المقاطب
تكون مفتوحة مع المفرد المذكر، ومكسورة مع المفرد المؤنث، ومضمومة مع المؤنث
بنوعيه ، والجمع بنوعيه مع زيادة حرف الميم أو النون كما سبق ، وإما مبدوءاً بإ
متبوعة بالكاف التي تميز المفرد من غيره . أما المخاطب المتصل فهو عبارة عن كَا
و تاء ، مما يجعلني أقول : إنَّ التاء ، و الكاف ، هما الأساس في الإشارة إلى
المخاطب، ونجد هذا الأمر مُطَوَّراً في جميع صيغ ضمير المخاطب باستثناء «يَا
المخاطبة في نحو تَقَلِّبِينَ» .

أما القائبة بعامة فيلاحظ أنه يُسْتَدَلُّ عليه بالهاء ، ماعدا ألف الاثنين ، و
الجماعة ، ونون النسوة .

ويلاحظ اتفاق الذكر والمؤنث في الضمير وذلك في الصيغة الخاصة بالثنى
يقال : أَنْتُمَا للثنى المذكر والمؤنث والأمر نفسه في «هُمَا» و«إِيَّاكُمَا» ونحو ذلك
ويلاحظ أنه ليس للتكلم صيغة خاصة بالثنى ؛ لأن صيغة «نَحْنُ» تشمل
الثنى والجمع ، كما أن صيغة المفرد المتكلم «أَنَا» تشمل المذكر والمؤنث .

والمضمرات في كلام العرب نحو من ستين (١) . ومعظم النحاة يتحدثون
المنفصل والمتصل من هذه الضماثر ، وما يختصُّ منها بالرفع أو النصب أو ال
متفصلاً كان، أو متصلاً (٢) ، ومن الأصل في الضمير ولفظاته .

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢١٨ .

(٢) انظر الكتاب ، ٢٨٢/١ ، وشرح الفصل ، ٨٥/٣ .

وأرى ألا أفصل في ما يتصل بذلك نفعاً للإطالة ، ولأنني جعلت البحث
تجلاء موطوع الدلالة الإشارية في أسماء الإشارة والضمائر ، فضلاً عن كثرة
تبيّن في ما يتصل بالبنية الشكلية لأسماء^{الإشارة} والضمائر .

ونلاحظ أنّ ضمير المتكلم يستغني عن الاسم الظاهر في حال الإخبار ؛ إذ
نهادة تدل عليه ؛ إذ يقول المتكلم « أنا ، مثلاً دون أن يصرّح بالاسم الظاهر بخلاف
بيروي المخاطب والغائب .

ويعلّل السهيلي تأليف ضمير المتكلم المنفصل من الهمزة والنون بأن الهمزة
خرجها من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم ، ثم إن الهمزة أحق
بتكلم من الهاء لقوة الهمزة بالجهر والشدة ، وضعف الهاء بالخفاء ، ويذكر أنّ
ليس ما توصل به الهمزة : النون ، أو حروف المد واللين ؛ بيد أنّ الهمزة لم تقترن
بحروف المد واللين ؛ لذهاب هذه الحروف عند التقاء الساكتين ، وقرنت بالنون
ربها من حروف المد واللين ثم بيّنوا النون لخفاؤها بألف في حال السكت . (١)

ونظراً لمشاركة المخاطب للمتكلم في فائدة الكلام يؤدي ضميراً المتكلم والمخاطب
تفصلاً بالهمزة والنون أي أنهما اشتركا في مقطع واحد وهو « أن » بيد أنه قرئ
نهما بالتاء خاصة فقالوا في المخاطب : « أنت » والتاء أصلاً للمخاطب قال
سهيلي : « الأصل للتاء في المخاطب ، وإنما المتكلم يخيل عليه (يعني في نحو فعّلت) ،
لا كان دخيلاً عليه خصّوه بالضم ، لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس
ب الفتح ، وخصّوا المخاطب بالفتح ؛ لأن في الفتح من الإشارة إليه ما ليس في
ضمّة » (٢)

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

ويذكر السُّهَيْلِيُّ كَوْنَ هَمْزِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْخَفُوضِ يَاءً فِي نَحْوِ «عَلَّامِي» ، مِثْلًا بِأَنَّ
لِأَسْمَاءٍ تَدْفُقُ فِي حَالِ الْإِضْمَارِ إِلَىهَا فِي الْكِسْرَةِ الَّتِي " لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا حَتَّى تَمُكِّنَ
سِتْكَوْنُ يَاءً " (١) هَكَذَا يَقُولُ . وَيَبْدُو أَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ الْإِسْمَ عِنْدَمَا يَجْرُ بِحَرْفِ جَرٍّ ، أَوْ
بِإِضْمَارٍ يَكُونُ إِعْرَابُهُ بِالْكَسْرِ ، وَالْكَسْرَةُ عِنْدَمَا تُشْبِعُ تَصْيِيرُ يَاءً . إِذَا فَالْكَسْرَةُ وَثِيقَةٌ
الْحَلَّةُ بِالْيَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ صَارَ هَمْزِيرُ الْمُتَكَلِّمِ الْخَفُوضِ يَاءً . ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُمْ « شَرَكُوا
النَّسْبَ مَعَ الْخَفْضِ فِي عِلْمَةِ الْإِضْمَارِ (الْيَاءِ) لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَاتَّفَاقِهِمَا فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّهُمْ زَادُوا نُونًا فِي هَمْزِيرِ الْمَنْصُوبِ » (٢) (يُرِيدُ نُونَ الْوَقَايَةِ) فِي
نَحْوِ « أَكْرَمَنِي » .

وَيُوضِّحُ السُّهَيْلِيُّ كَوْنَ هَمْزِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُتَّصِلِ فِي حَالِ الرَّفْعِ ، وَالنَّسْبِ بِالْجَرِّ
(نَا) : بِأَنَّ النُّونَ يَشْتَرِكُ فِيهَا جَمِيعُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ ؛ لِذَا جُعِلَتْ عِلْمَةٌ
لِلْمُتَكَلِّمِينَ ، ثُمَّ زَادُوا بَعْدَهَا أَلْفًا حَتَّى لَا تُشْبِهُ التَّنْوِينَ ، أَوْ النُّونَ الْخَفِيفَةَ ، وَيُضَيِّفُ
السُّهَيْلِيُّ سَبَبًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَمْزِيرَ الْمُتَكَلِّمِينَ : « نَاءً لِقَرَابَتِهَا مِنْ لَفْظِ « أَنَاءٌ
فَكِلَاهُمَا لِلْمُتَكَلِّمِ » (٣) .

وَيُعَلِّلُ السُّهَيْلِيُّ كَوْنَ هَمْزِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ تَاءً فِي نَحْوِ « قَمْتُ » بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
تَتَّفَقُ فِي أَنَّهَا تَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ فِي حَالِ الرَّفْعِ ، وَالضَّمَّةُ لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا مَا لَمْ تَكُنْ
وَأَوًّا . ثُمَّ رَأَوْا الْوَاوَ لَا يُمْكِنُ تَعَاقِبُ الْحَرَكَاتِ عَلَيْهَا لِثِقَلِهَا ، وَهَمَّ يَحْتَاجُونَ إِلَى
الْحَرَكَاتِ فِي هَذَا الضَّمِيرِ فَرَقُوا بَيْنَ التَّكَلُّمِ ، وَالْمَخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ . وَالْمَخَاطَبِ الْمَذَكُورِ ؛
فَجَعَلُوا « التَّاءَ » مَكَانَ « الْوَاوِ » لِقَرَابَتِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ؛ وَلِأَنَّهَا قَدْ تَبَدَّلَتْ مِنْهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ
الْكَلَامِ نَحْوَ تَرَاث .. (٤) .

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ أَنَّ تَاءَ الضَّمِيرِ هُنَا أَوَّلُهَا ضَمَّةٌ مَأْخُودَةٌ مِمَّنْ

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

لاسم المرفوع ، ولما كانت الضمة لا تستقل بنفسها جعلوها واواً لكي تستقل بنفسها
لما كانت الواو لا تتعاقب الحركات عليها أبدلت تاءً لقربها من مخرجها ولتعاقب
لحركات عليها؛ إذ حركتها الضمة فرقاً بينها وبين حركة تاء المخاطب المذكور والمؤنث .
يفسر السهيلي اختصاص هـمير المخاطب في حال النصب والخفض بالكاف بأن
لكاف مبدوء بها في لفظ "الكلام" وكل واحد من الخاطبين مكلم ومقصود بالكلام
الكاف لا تكون علامة إضمار إلا بعد كلام كالفعل والفاعل نحو ضربتكَ ، أو المبتدأ
الخبر نحو هذا عُلمُكَ ، ويوضح أن الخاطب أحق من المتكلم بهذه الكاف بقوله :
فإن قيل : فالتكلم أيضاً هو صاحب الكلام ، فهو أحق بأن تكون الكاف المأخوذة من
فظ الكلام علامة لاسمه ؟ قلنا : الكاف لفظ فهي أحق بالمخاطب ؛ لأن الكلام لم يكن
فظاً إلا من أجله فعمدة الكلام الذي هو اللفظ إنما هو المكلم المخاطب ، فالكاف
الذي هو جزء من لفظ الكلام أولى به (١) .

وقسّر السهيلي اختصاص "هو" بضمير الغائب المنفصل بأن الهاء مخرجها من
صدر (يعني أقصى الحلق) ؛ لذلك فهي لغفانها أولى بالغائب الذي هو أخفى ، ثم
ذكر أن الهاء وصلت بالواو ؛ لأن الواو مخرجها من الشفتين التي هي أداة الرمز
لى المخاطب بما في النفس من مذكور ، ثم يذكر أن الناطقين طردوا أصلهم في
سمير الغائب المنفرد فجعلوه "هاء" في جميع أحواله إلا في الرفع ويعلّل ذلك بأن
الفرق في موضع الجر والنصب يظهر لاختلاف حركة بناء الضمير ، أما في موضع
الرفع فلا تظهر الهاء لدلالة الظاهر عليها نحو زيداً قام (٢) .

وشملت "نَحْنُ" المتكلمين جماعة كانوا أو اثنين ؛ لأن لا يمكن تثنية مفردة
أنا ، ولا جمعه جمعاً سالماً ؛ باعتبار أن المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب
أحد ؛ لذلك وقعت "نَحْنُ" على الاثنين والجمع . ويذكر السهيلي أن اختصاص هذا

(١) نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٢٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣

الضمير بالنون في أوله جاء ؛ لأنه ضمير جمع فقابل اختصاص مفرده بالهمزة ، ثم جعلوا بين النونين . حاء ساكنة؛لقربها من مخرج الالف الموجودة في ضمير المتكلم المفرد (١) .

وإذا تأملنا تعليقات السُّهيلي في اختصاص كل ضمير، أو اسم إشارة بصاحبه وجدنا أنها تعتمد على فكر صوتي سليم يَبْدُو أَنَّهَا تَبْدُو تعليقات غير مقبولة من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث ؛ إذ نعدُّ الصلة بين اللفظ ومدلوله في غالب الأحيان صلة عرْفِيَّة اعتباطية ، وليست صلة طبيعية ، ومهما تصوّرنا من وجود صلة بين اللفظ ومدلوله في التاريخ البعيد لأية لغة ، فإنَّ تطوُّرها، وتغيُّرها المستمر كفيل بأن يجعل هذه الصلة واهية تماما .

إنَّ تحليل السُّهيلي ينبئ على أمر آخر يرد في جميع اللغات ، وهو ما يسمُّ بالقيَمِ الخِلافِيَّة التي تظهر في اللغة للتفريق بين مدلول ومدلول آخر كجعل الضمة على التاء للمتكلم ، والفتحة للمخاطب ، والكسرة للمخاطبة ؛ يَبْدُو أَنَّ محاولة تحليل تخصيص كل حركة بصاحبها تبدو أيضا غير مقنعة .

إِثْنَا نَأْخُذُ بِمَبْدَأِ عَرْفِيَّةِ الصِّلَةِ بَيْنَ أَلْفَاظِ اللُّغَةِ وَمِنْ بَيْنِهَا الضَّمَاثِرُ وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ أَوْ بَيْنَ مَدْلُولَاتِهَا ، وَلَيْسَتْ هُنَاكَ فِي تَصَوُّرِي صِلَةٌ طَبِيعِيَّةٌ إِلا فِي حَالَاتٍ قَلِيلَةٍ جَدًّا فِيمَا يُسَمَّى بِالْأَلْفَاظِ المَحاكِيةِ لِلأصْوَاتِ الطَبِيعِيَّةِ ، وَلا يَدْخُلُ فِيهَا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ أَوْ الضَّمَاثِرِ .

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

الذائفة

- أحمد الله سبحانه وتعالى - إذ وفقني إلى معالجة هذا الموضوع ، وقد انتهيت
نه - تعالى - من خلال هذه المعالجة إلى النتائج الآتية :
- أن الإشارة ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة .
 - الأدوات الإشارية في اللغة العربية تشمل نوعين من الأسماء - وفقاً لما أراه -
هما : أسماء الإشارة ، والضمائر .
 - أن الإشارة في لغتنا العربية قديمة جداً - كما يبدو - لأنها وجدت مع الأسماء
لتنوب عنها ، ونيايتها عن الأسماء يتفق مع ما تتسم به اللغة العربية من
ميل إلى الإيجاز والاختصار .
 - تنقسم الأدوات الإشارية إلى أدوات حضور ، وأدوات غيبة ، والأولى تنقسم
إلى حضور تكلم ، وحضور خطاب ، وحضور إشارة ومعنى هذا أن لها
مرتبتين :

قُربى وتتمثل في الحضور والخطاب ويُعدى وتتمثل في الغيبة .

كثرة الصور الصوتية في الأدوات الإشارية ومراد ذلك فيما يبدو إلى التطور
اللغوي الناشئ من كثرة الاستعمال^{التي} إنتاجها ألوان من الحذف والتغيير في
الألفاظ ، ويضاف إلى ذلك تعدد اللهجات العربية .

الأدوات الإشارية لها دور مهم في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يقضي عن
تكرار لفظ ما رجعت إليه ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تماسك أطراف الجملة ،
دون الوقوع فيما يسببه التكرار من ملل ويجعلها واضحة الوظيفة غير
مُعَرَّضة لليس .

اشترك الأدوات الإشارية في بعض السمات فضميرا المتكلم والمخاطب
الحاصان بالفرد المنفصل يشتركان في "الهمزة والنون" في صدرهما ،
ويشتركان ضميراهما المتصلان في "التاء" ولا يفرق بينهما إلا حركة بناء

القائم إذا تكون مضمومة إذا كانت للمتكلم، وتكون مفتوحة إذا كان مخاطب
المذكور وتكون مكسورة إذا كانت للمخاطبة المؤنثة. ونشابه ضمائر الغائب
وأسماء الإشارة في أن ضمير الغائب يكون مبدوءاً بالهاء. وأسماء الإشارة
في الغالب تكون مُصدَّرة بـهـاء التثنية التي امتزجت بها بكثرة الاستعمال
بل إن هناك تداخلاً بين ضمائر الغائب وأسماء الإشارة من ناحية المعنى
حيث تستعمل هذه الأدوات الإشارية في الإشارة إلى الحاضر أو الغائب
يستعمل مثلاً هُوَ . أو هَذَا . في حالة حضور المشار إليه أو في حال
غيبته

- ٨ - الضمائر وأسماء الإشارة أدوات ذات دلالة إشارية في اللغة قلم فصل قدام
النحاة بينهما فاجعلوا لكل باباً مستقلاً؟ وما فعلوه في تصوُّرنا - كان صواباً
إن الفارق الأصيل بين النوعين يتمثل في أن الضمائر عناصر تنص
بالأسماء والأفعال والمروفهبل وتستتر في الأفعال بوصفها تعمل عملها
الأسماء . وتنفصل أحياناً . لكن بنيتها عند الانفصال قريبة من بنيتها عند
الاتصال . أمّا أسماء الإشارة فهي بمثابة الأسماء الظاهرة التي لا تعنز
بغيرها من الكلمات كما هو الحال في الضمائر
- ٩ - أن العلاقة بين الألفاظ الإشارية ومدلولاتها عرْفِيَّة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبعة الترقى ، ١٩٥٧ م .

برجشتراسر ، ج ، التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه : رمضان عبدالثواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، والرياض ، دار الرفاعي ، ١٩٨٢ م .

ابن القشّاب : أبو محمد عبدالله بن أحمد ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢ م ، (دن) .

الرضي الأستراياني ، نجم الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .

الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق مدي محمود قراعة ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٧١ م .

لساقي : فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، لقاهرة ، مكتبة الخانجي ، المطبعة العالمية ، ١٩٧٧ م .

بن السراج : أبويكر محمد بن السري ، الأصول في النحو ، تحقيق عبدالصين قتلي ، بغداد ، مطبعة سلمان الأعظمي ، ١٩٧٢ م .

سهيلي : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق حمد إبراهيم البنا ، الرياض ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ م .

- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، القاهرة ، الطبعة الكبرى الأميرية (بولاق) ، ط ١ ، ١٢١٦هـ .
- السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، مجمع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام محمد هارون ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥ م .
- ابن عصفور الأشبيلي : أبو الحسن علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق صاحب أبوجفاح ، العراق ، مطابع مؤسسة دار الكتب (جامعة الموصل) ، ١٩٨٠ م .
- ابن عقيل : بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن ، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد) تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق ، مطبعة دار الفكر ، ١٩٨٠ م .
- المبرّد : أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب ، (د.ت) .
- المرادي : حسن بن قاسم ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مطبعة الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- ابن يعيش : مرفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، بيروت ، عالم الكتب ، نشر في القاهرة ، مكتبة المثني ، (د.ت) .